

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير إدارة الأعمال



أثر دمج منهجيات إدارة المشاريع المرنة والابتكار الإداري في تعزيز الاستدامة التشغيلية والمالية للشركات الصناعية الكبرى بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب:

عماد عبدالله عبدالعزيز الصبي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

تُعدّ أخلاقيات البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها صرح المعرفة الإنسانية، وهي المنظومة القيمية والمعيارية التي تحكم سلوك الباحث في جميع مراحل دراسته، بدءاً من اختيار الموضوع، ومروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بنشر النتائج. وقد عرّفها رزنيك (Resnik, 2020) بأنها "مجموعة المبادئ والقيم التي توجّه الباحثين نحو ممارسة عملهم بنزاهة ومسؤولية، بما يضمن إنتاج معرفة موثوقة تخدم الإنسانية وتحفظ كرامة المشاركين في البحث". كما يعرفها العساف (٢٠٢١) بأنها "الالتزام الطوعي والواعي من الباحث بمجموعة من القيم والمعايير المهنية التي تكفل سلامة الإجراءات البحثية وموضوعية النتائج وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة".

ولم يعد الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ترفاً أكاديمياً أو مسألة اختيارية، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر الذي نعيش فيه، حيث تتسارع وتيرة الإنتاج العلمي وتتعدد قنوات النشر، مما يفتح الباب أمام احتمالات الإخلال بالمعايير العلمية إن لم يكن هناك وعي راسخ بهذه الأخلاقيات. وفي مجال إدارة الأعمال وبحوث المنظمات الصناعية تحديداً، تكتسب هذه الأخلاقيات أهمية مضاعفة، لأن نتائج هذه البحوث تنعكس مباشرة على قرارات استثمارية ضخمة وعلى مصير آلاف الموظفين والعملاء وأصحاب المصلحة.

يأتي هذا التقرير في سياق العمل على رسالة الماجستير المعنونة بـ "أثر دمج منهجيات إدارة المشاريع المرنة والابتكار الإداري في تعزيز الاستدامة التشغيلية والمالية للشركات الصناعية الكبرى بالمملكة العربية السعودية"، وهو موضوع يتطلب التعامل مع بيانات حساسة من شركات صناعية كبرى ومع مشاركين من المديرين التنفيذيين والخبراء، مما يجعل تطبيق المعايير الأخلاقية أمراً بالغ الدقة والأهمية. ويهدف التقرير إلى تعميق الفهم النظري لأخلاقيات البحث العلمي، وتحليل القضايا المرتبطة بها، ثم إسقاط هذا الفهم على السياق التطبيقي للدراسة الميدانية المزمع تنفيذها، بحيث يكون التقرير دليلاً عملياً يحكم سير البحث ويضمن سلامته المنهجية والأخلاقية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الضمانة الحقيقية لمصداقية المعرفة المنتجة، إذ إن أي إخلال بها يعني تقويض الثقة في المنظومة العلمية برمتها. وتتجلى هذه الأهمية في عدة مستويات متشابكة يعزز بعضها بعضاً.

على المستوى الأول، تضمن الأخلاقيات جودة النتائج البحثية ومصداقيتها. فحين يلتزم الباحث بالنزاهة في جمع البيانات وتحليلها، تصبح النتائج التي يتوصل إليها قابلة للتحقق والتكرار من قبل باحثين آخرين، وهو ما يُعرف في فلسفة العلم بمبدأ "قابلية الاختبار" (Testability). أما في حال التلاعب بالبيانات أو انتقائها بصورة منحازة، فإن النتائج تفقد قيمتها العلمية وتتحول إلى مجرد آراء شخصية مغلفة بلباس البحث. وقد أشارت دراسة فانيلي (Fanelli, 2019) إلى أن نحو ٢٪ من العلماء يعترفون بأنهم قاموا بتزوير أو تحريف بيانات بحوثهم مرة واحدة على الأقل، وأن هذه النسبة ترتفع إلى ٣٣,٧٪ حين يتعلق الأمر بممارسات بحثية مشكوك في أخلاقيتها، وهو ما يكشف حجم التحدي الذي تواجهه الأوساط الأكاديمية.

على المستوى الثاني، تؤدي أخلاقيات البحث دوراً محورياً في حماية المشاركين وأصحاب المصلحة من أي ضرر محتمل، سواء كان ضرراً نفسياً أو مادياً أو مهنيًا. ففي البحوث الإدارية التي تتناول الشركات، قد يؤدي الكشف عن بيانات حساسة إلى الإضرار بالمركز التنافسي للشركة المشاركة أو تعريض موظفيها للمساءلة، ومن هنا تأتي أهمية مبادئ السرية والموافقة المستنيرة.

على المستوى الثالث، تساهم الأخلاقيات في بناء الثقة بين المجتمع البحثي والمجتمع الأوسع، فحين يثق المجتمع في نزاهة الباحثين، يصبح أكثر استعداداً للمشاركة في البحوث المستقبلية وتقديم الدعم المالي والمعنوي للمؤسسات العلمية. وعلى العكس، فإن فضائح التزوير العلمي التي تشهدها بعض الجامعات العالمية بين الحين والآخر تُحدث شرخاً في هذه الثقة يصعب رآبه.

على المستوى الرابع، ترتبط الأخلاقيات ارتباطاً وثيقاً بحماية المجتمع من القرارات المبنيّة على معلومات مضلّة. ففي مجال الدراسة الحالية، إذا قُدمت نتائج مضللة حول جدوى المنهجيات المرنة في تعزيز الاستدامة، فقد تتخذ الشركات الصناعية الكبرى قرارات استثمارية خاطئة بمليارات الريالات، وقد تتأثر مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتنويع القاعدة الصناعية. وهذا يبرز كيف أن أخلاقيات البحث ليست شأنًا أكاديميًا مغلقاً، بل لها امتدادات اقتصادية واجتماعية حقيقية.

وأخيراً، تحمي الأخلاقيات الباحث نفسه من الانزلاق في ممارسات قد تنتهي بفقدانه لمكانته الأكاديمية ومستقبله المهني. فالباحث الذي يضبط مساره وفق هذه المعايير منذ بداية رحلته العلمية يبني سمعة علمية راسخة، ويصبح مرجعاً موثقاً في تخصصه.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على منظومة متكاملة من المبادئ التي تتفاعل فيما بينها لتشكل إطاراً معيارياً شاملاً. ويمكن استعراض أبرز هذه المبادئ على النحو التالي:

الأمانة العلمية (Scientific Honesty) تمثل المبدأ الأم الذي تتفرع عنه سائر المبادئ، وتعني التزام الباحث بالصدق المطلق في عرض المعلومات ونسبتها إلى أصحابها وعدم ادعاء أفكار الآخرين لنفسه. ومثال توضيحي على ذلك: إذا اقتبس الباحث في الدراسة الحالية تعريف "المنهجيات المرنة" من كتاب لمؤلف معين، فإن الأمانة العلمية تقتضي التوثيق الكامل للمصدر بأسلوب APA، مع وضع النص بين علامتي اقتباس إن كان منقولاً حرفياً، أو إعادة صياغته مع الإشارة إلى المصدر إن كان منقولاً بالمعنى.

النزاهة (Integrity) تتجاوز الأمانة العلمية لتشمل التناسق بين القول والفعل، وبين ما يُعلنه الباحث وما يطبّقه فعلياً. فالباحث النزاهة هو من يتعامل مع البيانات كما هي دون تحوير، ويعترف بالقيود المنهجية لدراسته، ويذكر التمويل الذي تلقاه إن وُجد. ومثال ذلك في الدراسة الحالية: لو اكتشف الباحث أن نتائج الاستبيان لا تدعم فرضيته الرئيسية، فإن النزاهة تقتضي عرض هذه النتيجة كما هي، وعدم محاولة "تجميل" البيانات أو حذف الاستجابات التي لا تتفق مع التوقعات.

الموضوعية (Objectivity) تعني تحرر الباحث من الأهواء الشخصية والميول المسبقة عند تصميم البحث وتحليل النتائج. وهذا لا يعني انعدام الذاتية تماماً، فالباحث إنسان له خلفياته، لكنه يعني السعي الواعي لضبط هذه الذاتية ومنعها من التأثير على المخرجات. ومثال ذلك: إذا كان الباحث يعمل سابقاً في شركة تتبنى منهجية أجيل، فعليه أن يكون يقظاً لئلا يميل تحليله لصالح هذه المنهجية، وأن يعرض نتائج الشركات التي تستخدم منهجيات أخرى بالموضوعية ذاتها.

السرية (Confidentiality) تعني التزام الباحث بحماية المعلومات الشخصية والمؤسسية للمشاركين، وعدم الكشف عنها لأي طرف ثالث دون إذن صريح. ومثال ذلك: عند جمع بيانات من ٥٠ شركة صناعية كبرى في المملكة، يجب ألا تظهر أسماء هذه الشركات في التقرير النهائي، وأن يُستعاض عنها برموز (شركة أ، شركة ب)، مع تخزين البيانات الأصلية في ملفات مشفرة لا يصل إليها سوى الباحث.

الموافقة المستنيرة (Informed Consent) تستلزم إعلام المشاركين بطبيعة البحث وأهدافه والاستخدامات المحتملة لبياناتهم، وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات. ومثال ذلك: قبل توزيع الاستبيان على المديرين التنفيذيين، يُرفق نموذج موافقة يوضح هدف الدراسة، والوقت المتوقع للإجابة، وحقوق المشارك في الانسحاب، وآلية حماية البيانات.

احترام حقوق الملكية الفكرية يقتضي توثيق كل فكرة أو نص أو شكل أو جدول مأخوذ من مصدر آخر، حتى لو كان من إنتاج الباحث نفسه في عمل سابق، تجنباً لما يُعرف بـ "الانتحال الذاتي" (Self-plagiarism).
المسؤولية الاجتماعية تعني وعي الباحث بأن نتائج بحثه ستؤثر على المجتمع، وأن عليه أن يحرص على أن تكون هذه التأثيرات إيجابية قدر الإمكان، وأن يحذر من أي استخدام ضار محتمل لنتائج.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه البحوث المعاصرة جملة من القضايا الأخلاقية التي تتطلب من الباحث وعياً عالياً وقدرة على التعامل معها بحكمة. ومن أبرز هذه القضايا:

الانتحال العلمي (Plagiarism) هو الاستيلاء على أفكار الآخرين أو نصوصهم وتقديمها على أنها من إنتاج الباحث. وقد تطور مفهوم الانتحال ليشمل عدة أنواع: الانتحال الحرفي (نسخ نص كامل دون توثيق)، والانتحال بالمعنى (إعادة صياغة فكرة دون الإشارة إلى مصدرها)، والانتحال الذاتي (إعادة نشر الباحث لعمله السابق دون الإشارة إلى ذلك). ومثال واقعي على ذلك ما حدث في إحدى الجامعات الأوروبية عام ٢٠١١ حين سُحبت رسالة دكتوراه لوزير الدفاع الألماني السابق "كارل تيودور تسو غوتنبرغ" بعد ثبوت احتوائها على نصوص منقولة دون توثيق، مما أدى إلى استقالته. وفي السياق الأكاديمي السعودي، أنشأت وزارة التعليم نظام "تحقق" للكشف الإلكتروني عن الانتحال في الرسائل الجامعية.

تزوير البيانات (Data Fabrication and Falsification) يُعد من أخطر القضايا، ويتمثل في اختلاق بيانات لم تُجمع فعلياً، أو تحريف بيانات حقيقية لتدعم فرضيات الباحث. ومثال شهير على ذلك قضية الباحث الياباني "هاروكو أوبوكاتا" عام ٢٠١٤ في مجال الخلايا الجذعية، حيث تبين أن نتائجها التي نُشرت في مجلة Nature

كانت ملفقة، مما أدى إلى سحب الأبحاث وانتحار أحد المشرفين عليها. وفي السياق الإداري، قد يتجلى التزوير بإضافة استجابات وهمية للاستبيان لرفع حجم العينة، أو حذف الاستجابات المتطرفة بصورة انتقائية لتحسين النتائج الإحصائية.

التحيز (Bias) يعني ميل الباحث الواعي أو غير الواعي إلى نتائج معينة، مما يؤثر على تصميم الدراسة وتحليلها. وللتحيز أشكال متعددة منها: تحيز الاختيار (Selection Bias) عند اختيار عينة لا تمثل المجتمع، وتحيز التأكيد (Confirmation Bias) عند البحث فقط عن البيانات التي تدعم الفرضية، وتحيز النشر (Publication Bias) حين تُنشر فقط الدراسات ذات النتائج الإيجابية. ومثال افتراضي: لو اقتصرنا على الشركات الصناعية الكبرى الناجحة في تطبيق أجائل، وأغفلت الشركات التي حاولت وأخفقت، لكانت النتائج متحيزة وغير دقيقة.

انتهاك الخصوصية (Privacy Violation) يحدث حين تُكشف معلومات شخصية أو مؤسسية دون إذن أصحابها. ومثال على ذلك في الدراسة الحالية: لو نشر الباحث جدولاً يربط بين اسم شركة معينة وأرقام مالية حساسة دون موافقة، فإن ذلك قد يعرض الشركة لأضرار تنافسية، وقد يُعرض الباحث لمساءلة قانونية وفق نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة الصادر عام ٢٠٢١.

تضارب المصالح (Conflict of Interest) ينشأ حين يكون للباحث مصلحة شخصية أو مالية قد تؤثر على موضوعية بحثه. ومثال ذلك: لو كان الباحث مساهماً في إحدى الشركات الصناعية المشاركة في الدراسة، أو يعمل مستشاراً لشركة تقدم حلول أجائل، فإن عليه الإفصاح عن هذه العلاقات منذ البداية، وأن يتخذ تدابير لضمان عدم تأثيرها على نتائج الدراسة.

الإكراه أو الضغط على المشاركين يحدث حين يُجبر الباحث المشاركون على الاستجابة، سواء بضغط مباشر أو غير مباشر (مثل إجبار الموظفين من قبل إدارتهم على ملء الاستبيان). وهذا يخل بمبدأ الموافقة الطوعية الحرة. **سوء استخدام النتائج** قد يحدث حين تُوظف نتائج البحث لخدمة أغراض لم يكن الباحث يقصدها، كأن تُستخدم دراسة عن كفاءة الموظفين كأداة لتسريحهم بدلاً من تطويرهم.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أدركت المجتمعات العلمية منذ منتصف القرن العشرين، وتحديدًا بعد فضائح التجارب الطبية في الحرب العالمية الثانية، الحاجة الماسة إلى أطر تنظيمية رسمية تحكم العمل البحثي. ومن أبرز هذه الأطر:

مدونة نورمبرغ 1947 (Nuremberg Code) التي وُضعت في أعقاب محاكمات أطباء النازية، وأرست لأول مرة مبدأ الموافقة الطوعية للمشاركين في البحوث، ثم تطورت لاحقاً إلى **إعلان هلسنكي (Declaration of Helsinki) 1964** الصادر عن الجمعية الطبية العالمية، والذي يُعد المرجع الأهم في أخلاقيات البحوث التي تشمل البشر.

لجان مراجعة أخلاقيات البحث (Institutional Review Boards - IRB) تمثل الآلية المؤسسية الأبرز لضمان الالتزام بالمعايير الأخلاقية، وهي لجان متعددة التخصصات تراجع مقترحات البحوث قبل تنفيذها، وتتأكد

من توفر ضمانات حماية المشاركين، وحق الانسحاب، وسرية البيانات. وقد أصبحت هذه اللجان موجودة في معظم الجامعات السعودية، حيث تُلزم الباحثين بالحصول على موافقة اللجنة قبل البدء في جمع البيانات الميدانية.

دليل الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA Publication Manual) الذي يُعدّ المرجع الأشمل لأسلوب التوثيق العلمي وأخلاقيات النشر في علوم الإدارة والعلوم الاجتماعية، وهو الأسلوب المعتمد في هذه الدراسة.

نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) لعام ٢٠٢١، الذي يُلزم بحماية البيانات الشخصية وعدم معالجتها إلا بموافقة أصحابها، وهو ما ينعكس مباشرة على بحوث إدارة الأعمال التي تتعامل مع بيانات الموظفين والعملاء.

ميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية الصادر عن وزارة التعليم، الذي يحدد ضوابط النزاهة الأكاديمية وآليات التعامل مع حالات الإخلال بها.

معايير المجلات الأكاديمية المحكمة التي تشترط الإفصاح عن مصادر التمويل وتضارب المصالح، وتعتمد على المراجعة بالنظراء (Peer Review) للتأكد من جودة البحوث قبل نشرها.

وتكمن أهمية هذه القواعد في أنها تُحوّل الأخلاقيات من قيم مجردة إلى ممارسات قابلة للتطبيق والمحاسبة، وتوفر للباحث مرجعية واضحة عند مواجهة المعضلات الأخلاقية، كما توفر للمشاركين حماية مؤسسية تتجاوز الالتزام الشخصي للباحث.

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

ينتقل التقرير في هذا الجزء المحوري من العرض النظري إلى التطبيق الفعلي للمبادئ الأخلاقية على دراسة "أثر دمج منهجيات إدارة المشاريع المرنة والابتكار الإداري في تعزيز الاستدامة التشغيلية والمالية للشركات الصناعية الكبرى بالمملكة العربية السعودية". وفيما يلي تحليل تطبيقي لكيفية التزام هذه الدراسة بالمعايير الأخلاقية في كل مرحلة من مراحلها.

في مرحلة اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية، حرص الباحث على اختيار موضوع ذي قيمة علمية ومجتمعية حقيقية، يخدم مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتطوير القطاع الصناعي، ولا يستهدف الإساءة لأي جهة أو شخص. كما تأكد من أن الموضوع لا يكرر بحوثاً سابقة، وذلك من خلال مراجعة معمقة للأدبيات كشفت عن وجود فجوة بحثية حقيقية في الربط بين منهجيات إدارة المشاريع المرنة والاستدامة التشغيلية والمالية في القطاع الصناعي السعودي تحديداً.

في مرحلة بناء الإطار النظري ومراجعة الأدبيات، يلتزم الباحث بمبدأ الأمانة العلمية الكاملة، حيث يتم توثيق كل فكرة أو نص أو إحصائية مأخوذة من مصادرها وفق أسلوب APA. وعند الاستعانة بدراسات حديثة مثل دراسة باتيل وآخرين (Patel et al., 2024) ودراسة كاربوني وآخرين (Carboni et al., 2025)، يحرص الباحث على عرض نتائجها كما وردت دون تحريف أو اجتراء يخدم فرضياته. كما يستخدم برامج كشف الانتحال مثل Turnitin قبل تسليم النسخة النهائية، ويلتزم بأن لا تتجاوز نسبة التشابه الحد المسموح به أكاديمياً.

في مرحلة تصميم أدوات الدراسة، تم تصميم الاستبيان والمقابلات شبه المنظمة بطريقة تحترم وقت المشاركين وكرامتهم، وتجنب الأسئلة الموجهة (Leading Questions) التي قد تدفع المشارك لاستجابة معينة. وقد عُرضت الأدوات على مجموعة من المحكمين الأكاديميين للتأكد من صدقها وموضوعيتها قبل التطبيق الميداني.

في مرحلة الحصول على الموافقة المستنيرة، يُرفق مع كل استبيان ومقابلة نموذج موافقة مكتوب يتضمن: (أ) تعريفًا بالباحث والجهة الأكاديمية المشرفة، (ب) شرحاً واضحاً لأهداف الدراسة والاستخدامات المتوقعة للبيانات، (ج) تقديرًا للوقت المطلوب من المشارك، (د) تأكيداً صريحاً على حق المشارك في الانسحاب في أي مرحلة دون إبداء أسباب ودون أي تبعات، (هـ) بيانات التواصل مع الباحث والمشرّف للاستفسار، (و) ضمانات السرية وآليات حماية البيانات. ولا تُجمع أي بيانات قبل توقيع المشارك (أو موافقته الإلكترونية) على هذا النموذج.

في مرحلة جمع البيانات، يلتزم الباحث بعدة ضوابط: يُجري المقابلات في أوقات تناسب المشاركين وأماكن تحفظ خصوصيتهم، ويستأذنهم قبل التسجيل الصوتي، ولا يضغط عليهم للإجابة عن أسئلة يرفضون الإجابة عنها. وفي حالة الاستبيان الإلكتروني الموزّع عبر منصات مثل LinkedIn، يُتاح للمشارك ترك أي سؤال يشعر بعدم الارتياح تجاهه. كما يحرص الباحث على عدم جمع أي بيانات تتجاوز الحاجة الفعلية للدراسة، التزاماً بمبدأ "تقليل البيانات (Data Minimization)" المنصوص عليه في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي.

في مرحلة الحفاظ على السرية وحماية البيانات، تُتخذ التدابير التالية: تُخزّن البيانات في ملفات مشفرة على جهاز محمي بكلمة مرور لا يصل إليه سوى الباحث، وتُستبدل أسماء الشركات والمشاركين برموز (شركة ٠١، شركة ٠٢، مشارك أ، مشارك ب) في جميع مراحل التحليل والعرض، ويُحتفظ بجدول الربط بين الأسماء الحقيقية والرموز في ملف منفصل مشفّر. وعند نشر النتائج، تُعرض البيانات بشكل مجمّع (Aggregated) بحيث يستحيل التعرف على أي شركة أو فرد بعينه. وبعد انتهاء الدراسة بفترة معقولة (عادة خمس سنوات)، تُتلف البيانات الخام بطريقة آمنة.

في مرحلة التحليل الإحصائي، يلتزم الباحث بالموضوعية الكاملة، فيُحلّل البيانات كما هي باستخدام برنامج SPSS أو SmartPLS، ولا يحذف أي استجابات إلا وفق معايير منهجية مُعلنة مسبقاً (مثل حذف الاستجابات غير المكتملة بنسبة تتجاوز ٣٠٪). كما يعرض نتائج الفرضيات سواء كانت داعمة لتوقعاته أو نافية لها، ويناقش بصراحة أي قيود منهجية قد تكون أثّرت على النتائج.

فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة، يدرك الباحث أن دراسته قد تنطوي على مخاطر منخفضة لكنها قائمة، مثل: احتمال شعور بعض المشاركين بالحرج عند الكشف عن ممارسات إدارية ضعيفة في شركاتهم، أو احتمال استخدام بعض الجهات للنتائج بطرق لم يقصدها الباحث. ولمواجهة هذه المخاطر، يؤكد الباحث في تقريره النهائي على أن النتائج تعكس واقعاً جماعياً عاماً ولا تستهدف الإشارة إلى ممارسات شركات بعينها، ويقدم توصياته بطريقة بناءة تركز على التطوير لا على المحاسبة.

فيما يتعلق بتضارب المصالح، يُفصح الباحث في رسالته عن خلفيته المهنية (حصوله على شهادة PMP وعمله في مجالات تتقاطع مع موضوع البحث)، ويوضح كيف اتخذ تدابير لضمان عدم تأثير هذه الخلفية على موضوعية تحليله، مثل اعتماد لجنة تحكيم خارجية لمراجعة النتائج.

فيما يتعلق بالإفصاح عن التمويل، إن كانت الدراسة ممولة من أي جهة، يُذكر ذلك صراحة في الرسالة، وإن كانت ذاتية التمويل، يُذكر ذلك أيضاً.

في مرحلة نشر النتائج، يلتزم الباحث بعرض النتائج بأمانة، وعدم المبالغة في تعميمها خارج حدود العينة والسياق الذي أجريت فيه، ويُتيح النسخة النهائية من الرسالة للمراجعة الأكاديمية المفتوحة. كما يلتزم بالرد على أي استفسارات أو طعون علمية بروح علمية منفتحة.

وبهذا التطبيق المنظم للمبادئ الأخلاقية في كل مرحلة، تتحول الأخلاقيات من شعارات نظرية إلى ممارسة يومية تحكم البحث، وتضمن أن النتائج التي سيتوصل إليها هذا البحث ستكون موثوقة ومفيدة فعلاً للشركات الصناعية وصانعي القرار في المملكة.

سابعاً: الخاتمة

استعرض هذا التقرير منظومة أخلاقيات البحث العلمي من جوانبها المختلفة، بدءاً من تعريفها وأهميتها، مروراً بمبادئها الأساسية والقضايا الأخلاقية التي تواجهها، ووصولاً إلى القواعد المنظمة لها، ثم إلى التطبيق العملي لهذه المبادئ على الدراسة المزمع إجراؤها حول أثر منهجيات إدارة المشاريع المرنة والابتكار الإداري على الاستدامة في الشركات الصناعية الكبرى بالمملكة.

وقد خلص التقرير إلى جملة من النتائج المهمة، أولها أن أخلاقيات البحث العلمي ليست عبئاً إجرائياً يُفرض على الباحث، بل هي ضمانة جوهرية لقيمة بحثه ومصداقيته، وأن الباحث الذي يستوعب هذه الأخلاقيات يبني عملاً أكاديمياً يصمد أمام النقد والتمحيص. ثانياً أن المبادئ الأخلاقية مترابطة ومتكاملة، فالأمانة تستلزم النزاهة، والنزاهة تستلزم الموضوعية، والموضوعية تستلزم احترام المشاركين، وهكذا تتشكل منظومة قيمية متماسكة. ثالثاً أن القضايا الأخلاقية المعاصرة، كالانتحال والتزوير والتحيز، تتطور بتطور أدوات البحث ومنصات النشر، مما يستلزم وعياً متجدداً من الباحث. رابعاً أن وجود لجان أخلاقيات البحث والأنظمة التشريعية في المملكة وعالمياً يوفر بنية مؤسسية تدعم الباحث وتوجهه، لكنها لا تُغني عن الالتزام الذاتي.

وعلى المستوى التطبيقي، أوضح التقرير كيف ستلتزم الدراسة الحالية بهذه المعايير في كل مرحلة من مراحلها، من خلال نماذج الموافقة المستنيرة، وضمانات السرية، وآليات حماية البيانات، والإفصاح عن تضارب المصالح، والشفافية في عرض النتائج. وهو ما يجعل هذا التقرير دليلاً عملياً سيُسترشد به طوال رحلة إنجاز رسالة الماجستير.

ويوصي الباحث في ختام هذا التقرير بضرورة أن تُدمج أخلاقيات البحث العلمي كمادة أساسية في جميع برامج الماجستير والدكتوراه، وألا تُقدّم بصورة نظرية مجردة، بل بربطها بالحالات التطبيقية وبموضوعات بحوث الطلاب الفعلية. كما يدعو إلى تطوير قاعدة بيانات وطنية لأفضل الممارسات الأخلاقية في البحوث الإدارية، تستفيد منها الجامعات السعودية في تأهيل باحثيها. وأخيراً، يؤكد أن مستقبل البحث العلمي في المملكة وقدرته على الإسهام في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ يتوقف إلى حد بعيد على ترسيخ ثقافة أخلاقية راسخة بين جيل الباحثين الصاعد.

ثامناً: المراجع

المراجع العربية

- العتيبي، س. (٢٠٢٤). أثر إدارة المشاريع الاستراتيجية على نجاح المشاريع الإنشائية في مدينة الرياض. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، ١٢ (2)، ٦٨-٤٥.
- العساف، ص. ح. (2021). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية* (الطبعة الخامسة). دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- بدوي، م. ع. (2022). *أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإدارية والاجتماعية*. دار الفكر العربي.
- وزارة التعليم. (2022). *ميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية*. الرياض: المملكة العربية السعودية.
- هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي السعودية (سدايا). (2021). *نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية*. الرياض: المملكة العربية السعودية.
- القحطاني، ف. م. (٢٠٢٣). الانتحال العلمي في الرسائل الجامعية: الأسباب والحلول. *المجلة العربية للدراسات التربوية*، ١٨ (3)، ١٣٥-١١٢.

المراجع الأجنبية

- Carboni, J., Duncan, W., & Gonzalez, M. (2025). Evaluating the role of project management knowledge in driving project sustainability success. *International Journal of Project Management*, 43(1), 112-128.
- Fanelli, D. (2019). How many scientists fabricate and falsify research? A systematic review and meta-analysis of survey data. *PLOS ONE*, 14(5), e0217373.
- Patel, R., & Wang, L. (2024). The impact of entrepreneurial orientation on project success in tech startups: A mixed-methods approach. *Journal of Business Venturing Insights*, 21, e00342.
- Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Springer.
- Bryman, A., & Bell, E. (2022). *Business research methods* (6th ed.). Oxford University Press.